الفعل في العربيّة: الوضع اللسانيّ والدّلالة (*)

د. رانيا رمضان الزبن

د. عماد أحمد سليمان الزبن
قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة الإمارات العربية المتحدة

الملخص

إن جانبي الوضع والدلالة من أدقِّ مناحي البحث اللساني؛ إذ بهما تُحَدَّد وجهة الاختيار اللغوي، ولهما دور بارز في تقسيم الكلام، وقد أخذ تقسيم الكلام جانبًا كبيرًا من الدرس اللسانيّ، قديمًا وحديثًا، ولعل أهمّ ما يميِّز هذا التقسيم هو فرز الأنماط اللفظية بحسب معطيات وخصائص تفرّق كل واحدة منها عن الأخرى، فتندرج تحتها التشكيلات اللفظية، ولا يمكن تجاوز دلالة الألفاظ الوضعية والتركيبية في عملية الفرز هذه، والفعل أحد هذه الأقسام، ويتميّز عن غيره بطريق تحديد العناصر الدلالية والتركيبة المشكِّلة له، وقد عرض هذا البحث بمنهج وصفي استقرائي لهذه المسألة، وسعى في سبيل الكشف عن العناصر الدلالية التفصيلية في الفعل، مستهدياً بمنهج علم الوضع وأصوله. وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يدرس دلالة الفعل بمنهج علم الوضع، وهذا يقدّم كشفاً مستأنفاً في دلالات الفعل تتضاف إلى جهود علماء الدلالة. كما يعرض لدلالة الفعل وارتباطها بمقولة الزمن في فكر علماء الوضع اللسانيين العرب المتقدمين والمحدثين إضافة إلى آراء المستشرقين..

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٩) العدد (٢) يناير ٢٠١٩.

ABSTRACT

The verb in Arabic: the linguistic placement and Semantics

The two sides of the linguistic placement and Semantics of the most precise areas of linguistic research; they determine the words use, and have a prominent role in the division of speech, which is considered always as the cornerstone of the lesson of language. The most distinguishing characteristic of this division is the classification of verbal patterns according to their characteristics. Each of these sections is different from the other by means of identifying the semantics elements, and the composition of the verbal patterns. We can't go beyond the placement semantics in this patterns classifying process in which verb is seen as crucial. This research presents in inductive and descriptive approach this issue, and shows the detailed elements in the placement of verb, guided by the approach aware of the linguistic placement. The importance of this research comes from the fact that it studies the semantics of the verb using methodology of the linguistic placement, and this provides a speculative insight in the field of verb in Arabic; to be added to the efforts of the semantics. It also shows the semantics of the verb and its tenses theory in the thought of the Arab scholars the orientalists.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم الإنسان، وجعل العلم سبيل الكشف والبيان، والصلاة والسلام على نبيّنا خاتم الرسل العظام، وآله وصحبه أجمعين. وبعد،

فإن جانبي الوضع والدلالة من أدقِّ مناحي البحث اللساني؛ إذ بهما تُحدَّد وجهة الاختيار اللسانيّ، ولهما دور بارز في تقسيم الكلام، وقد أخذ تقسيم الكلام جانبًا كبيرًا من الدرس اللسانيّ، قديمًا وحديثًا، ولعل أهم ما يميِّز هذا التقسيم هو فرز الأنماط اللفظية بحسب معطيات وخصائص تفرّق كل

واحدة منها عن الأخرى، فتندرج تحتها التشكيلات اللفظية، ولا يمكن تجاوز دلالة الألفاظ الوضعية والتركيبية في عملية الفرز هذه، والفعل أحد هذه الأقسام، ويتميّز عن غيره بطريق تحديد العناصر الدلالية والتركيبة المشكِّلة له، وقد عرض هذا البحث بمنهج وصفي استقرائي لهذه المسألة، وسعى في سبيل الكشف عن العناصر الدلالية التفصيلية في الفعل، مستهديًا بمنهج علم الوضع وأصوله.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يدرس دلالة الفعل بمنهج علم الوضع، وهذا يقدّم كشفاً مستأنفاً في دلالات الفعل تنضاف إلى جهود علماء الدلالة. كما يعرض لدلالة الفعل وارتباطها بمقولة الزمن في فكر علماء الوضع واللسانيين العرب المتقدمين والمحدثين إضافة إلى آراء المستشرقين.

وقد بدأت الدراسة بمهاد أبانت فيه عن المعنى الدقيق لعلم الوضع وعلاقته بعلم الدلالة، وإظهار عناصر التوافق بينهما، ثمّ كشفت الدراسة في المبحث الأول عن الإجراءات التي أخذها علماء الوضع بعين الاعتبار في تشكيل الدلالة الكليّة للفعل. ثمّ بيّنت الدراسة في المبحث الثاني الفروق الكاشفة عن الوضع اللساني للفعل، من خلال البحث في الملامح الدلالية في وضع الفعل، وذلك بمقابلته مع وضع الحرف والمشتقّ، بما يجلي خصائص الوضع اللساني للفعل. ثمّ قدمت الدراسة مباحث ثلاثة في دلالة الفعل ومقولة الزمن، بقصد الكشف عن تصورات القدماء والمحدثين والمستشرقين في دلالة الزمن في الفعل العربيّ.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ النّسبة المدلولة لهيئة الفعل مشخّصة ومعيّنة، وهي حاضرة بقوَّة في الاستعمال، وأكّدت أنّ العربية تدلّ على زمان معيّن بالهيئة التي هي جزء الوضع في الفعل، وتدل على الزمن الخاص بسياقات وإضافات لفظية.

والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل

المهاد: بين علم الوضْع وعلم الدلالة

قبل الشّروع في مطالب الكشف عن الوضْع اللسانيّ للفعل، سأبدأ في تعريف "الوضْع"، بموجب الفرض العلميّ القاضي بأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. يقول السّعد التفتازانيّ (ت ٧٩٢ه) في تعريف الوضع: " تعيين اللفظ للدّلالة على معنى بنفسه. أي: ليدلّ بنفسه لا بقرينة تنضمّ إليه"(١). وهذا يعني أنّه يُكتفى بالعلم بالتّعيين عند إطلاق اللفظ لفهم المعنى، ولا يُحتاج إلى مستند إضافيّ (= القرينة) لفهم المعنى(٢). فالوضْع إجرائيّة تعيين تبدأ بوضْع الرمز، ثمّ يأخذ هذا الرمز دورته التطوّريّة بالاستعمال ليتحوّل إلى دلالة مُفهمة، ويحدث بالاستعمال التلازم بين الموضوع والموضوع له، وبهذا التّلازم يتّسم الرّمز بالمفهوميّة، أي يصير بحيث متى أطلق فُهِم منه الموضوع له، بمطلق حصول التعيين، ولا يُعْوزه في عملية الإفهام هذه قرائن أو مستندات خارج نطاق التّعيين.

وعمليّة التعيين هذه تأخذ ضروباً من النّظر يكون الوضْع فيها مَقْسَماً من حيثُ: شخصية الوضْع ونوعيّته، وعمومه وخصوصه(٣). وهذه القسمة تتعلّق بأحوال المعنى من حيثُ النظرُ اللسانيّ العقليّ، لأنّ المعنى إمّا أن يكون مشخّصاً أو لا يكون كذلك، وعلى كلا التقديرين، فالوضْع إما أن يكون خاصّاً أو لا. فالأول يكون موضوعاً لمشخّص باعتبار حصوله في الذهن بخصوصه، وهذا النّوع يسمونه " وضْع خاصّ لموضوع له خاصّ". كما تجد في الأعلام مثلاً، فأنت تتصوّر ذاتاً خاصّة، وتضع لفظاً بإزائها. والثاني يكون الوضْع فيه لشخص، ولكنّ المُتَعَقَّلَ هنا أمر عام وليس شيئاً خاصّاً، ويطلقون على هذا النّوع " الوضْع العام لموضوع له خاصّ" كما تجد في دلالة اسم الإشارة. والثالث ما وضع لأمر كليّ باعتبار أمر عامّ، ويسمونه " الوضْع العامّ لموضوع له عامّ". كما تجد في دلالة أسماء الأجناس على معانيها الكليّة. والرابع ما وُضِعَ لكليّ باعتبار تعقّله بخصوصيّة بعض

أفراده[٤]. وهذا القسم يكون الوضْع فيه وضعاً خاصّاً لموضوع له عامّ. وهو وإنْ فرضته القسمة العقليّة، إلا أن النظر اللسانيّ العقليّ يُحيله، لأنّ الجزئيّ عندهم ليس وجهاً من وجوه الكليّ؛ ليتوجّه العقل به إليه فيتصوّره إجمالاً، والحاصل العكس، كما يقول الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)[٥].

أمّا علم الوضْع، فقواعد تكشِف عن أحوال اللفظ من حيثُ الوضْعُ، وهذا الأخير قيْد مميّز لهذا العلم عن غيره من العلوم التي تبحث في أحوال اللفظ العربيّ. لأنّه من حيثيّة الوضْع يعني أنّه يبحث في اللفظ من حيث كونُه موضوعاً بالوضْع الشخصيّ أو النوعيّ أو العامّ... إلخ[٦].

والنّاظر في علمي الوضْع والدّلالة يدرك أنّ ثمة شراكةً قوية بين العِلْمين، تفوق مجرّد العلاقة البينيّة أو المبدئيّة بينهما[٧]. فمباحث علم الوضْع تعمّق التبصّر الدّلاليّ، ويكون هذا باستراتيجيات الكشف عن آليات الوضْع، والاعتبارات التي بنى عليها الواضع استراتيجياته في الوضْع، والحيثيّات والهيئات والنّسَب القائمة في الموضوع له، تلك التي فرضَتْ نوع الوضْع وآليّته من: النوع والتشخّص والكليّ والجزئيّ، وغيرها من جهات التبصّر التي لا تخفى قيمتها في تعميق التبصّر اللسانيّ الدّلاليّ. فضوابط علم الوضْع تقدم كشفاً علمياً للموضوعات بأنواعها كافةً، وتقدّم تفسيراً واضحاً للعلاقات بين عناصر الدّلالة، وتفرز الدلالاتِ في حقول تصنيف دقيقة كالموضوعات الكلية والمشخّصة والنوعية وغيرها، وهذا يمكّن من رصد العلاقات والنّسب الدلالية ، ويساعد على تفسير التحولات في النظام الدلاليّ[٨].

ويمكن أن نرصد العلاقات بين العِلْمينِ في مباحث عديدة، كالوضْع الكليّ في علم الوضْع، ومباحث العموم والخصوص في الدلالة، والعلاقة بين الدال والمدلول، ومباحث المشترك ودلالاته، والترادف بأنواعه وحالاته، واستراتيجيات التطوّر الدّلاليّ، وغيرها من المباحث التي تثبت هذه العلاقة،

وتشكّل مَقْنعاً للمشتغلين في علم الدّلالة بضرورة إدراج مباحث علم الوضْع في مباحث علم الدلالة والمعاني(٩).

المبحث الأول: فلسفة الفعل في علم الوضْع

مدلول اللفظ، عند علماء الوضع، إمّا أن يكون مشخَّصاً، وإمّا أن يكون كليّاً. وإذا كان كليّاً، فإمّا أن يدلّ على ذات، أو على حدث. ومثال الذات اسم الجنس، ومثال الحدث المصدر. وبين الذات والحدث تحصل نسبة تعلّق، فإذا اعتُبِرتِ النّسبة من طرف الذات نشأ المشتق. وإذا اعتُبِرتِ النّسبة من طرف الحدث نشأ الفعل(١٠).

فالفعل يدل على ما يدلّ عليه المصدر، مع زيادة نسبة الحدث الذي في معنى المصدر إلى طرف تتعلّق به هذه النسبة، فالواضع يلتفت في وضع الفعل إلى معنى الحدث أولاً، ومع زيادة النسبة تحصل زيادة أحد الأزمنة الثلاثة. فتحصّل أنّ الفعل يدلّ على الحدث، ويدلّ على نسبة التعلّق، ويدلّ على أحد الأزمنة الثلاثة. فالواضع طلب بالفعل تعلق الحدث بموضوعٍ في زمن معيّن بصيغة مختصرة؛ فصار الفعل دالاً بمادته على معنى المصدر (= الحدث)، وبصيغته (= الهيئة) أو بوزنه (بمصطلح الأستراباذي) على الزمن. ولمثل هذا كان سيبويه (ت ١٨٠هـ) يسمّي المصدر فعلاً وحدثاً(١١).

فالمصدر حدَثٌ مطلق في أصل وضعه عن اعتبار النسبة إلى موضوع. أما الفعل فوُضع ليكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده(١٢). ولكنني أتبصّر هنا في أمر، وهو أنّ إطلاق المصدر عن اعتبار الزمان إنّما هو حاصل في أصل وضع اللفظ، ولكنّ الحدث يلزم أنّ يكون في زمان ومكان؛ ضرورةَ أنّ الحدث حالة تغيّر أو انتقال، وكلّ تغير أو انتقال يجب أن ينشأ عنه زمن معتبر منتزع من التغير والحركة. ولهذا فالمصدر فيه دلالة التزامية على الزمن. أمّا الفعل فيدل بأصل وضع هيئته على الزمن، كما يدلّ أيضاً على نسبة تُعلِّق الحدث الذي في الفعل بموضوع(١٣).

وعلى ذلك، يكون الفعل دالاً على ثلاثة مدلولات بثلاثة أوضاع. فالوضع الأول وضع مادّة الفعل، ويدلّ الفعل بمادته على الحدث. ووضع هيئته التركيبية، وتنشأ من مقارنتها للفواعل بإزاء النسب الجزئية. ووضع هيئته الإفرادية، وتدلّ على الزمان(١٤). فالفعل يدلّ على الحدث باعتبار بعض معناه، ويدل على الحدث والزمان والنسبة باعتبار تمام معناه(١٥).

وهذا يُسلمنا إلى سؤال نوع الوضع في الفعل بين الكلية والجزئية(١٦). وقد اشتجرت أقوال النّظار في نوع الوضْع في الفعل، فقال بعض المحقّقين

من أهل الوضْع والنّحو: إنّ صيغ الأفعال موضوعة بالنسبة إلى فاعل معيّن؛ فتكون النسبة مشخّصة، وبهذا الرأي يكون وضع الأفعال نوعياً. وذهب الكثير إلى أنّها موضوعة لفاعل ما غير معيّن؛ فالنسبة هنا غير مشخّصة، ويلزم أنّ يكون معناه المطابقيّ مفهوماً وكليّاً ومستقلاً في التعقّل. وهنا يكون وضعه من باب الوضع العام لموضوع له عام؛ إذ انتفى تشخّص النسبة[١٧]. فالإجرائية الموضّحة لما مرّ، أنّ الواضع في الفعل الماضي مثلاً، يلحظُ أولاً تلك الأفراد بنوعها، والأفراد أي ما كان على هيئة الماضي، ويلحظ كذلك معانيها الجزئية بنوعها، أقصد نسبة الحدث في الفعل إلى فاعل معيّن في الزمان الماضي، ثم يضع كلّ ما كان على هيئة الماضي لنسبة الحدث إلى فاعل معيّن في الزمان الماضي. وعلى هذا يقاس سائر الأفعال[١٨].

فالخلاف في نوع وضع الفعل بين (وضع كلي لموضوع له كليّ) و(وضع كليّ لموضوع له جزئيّ) حاصل بسبب نوع اعتبار النسبة التي تقتضي الجزئية في الفعل. وهذا يعني أنّ وضع الفعل من غير اعتبار النسبة وضع كليّ لموضوع له كليّ قطعاً. ويمكن أن نناقش نفي تشخّص النسبة في وضع الفعل، أي في اعتبار أنّ النسبة حاصلة إلى فاعل ما، لأنّ هذا الاعتبار يجعل الفعل موضوعاً أصالة لغير مشخّص أو معيّن، فإذا استعمل في المعيّن لم يكن على الحقيقة، وهو لا يُستعمل إلا في المعيّن؛ فيلزم دوام استعماله في المجاز، وهذا يخالف القانون اللسانيّ في النظرية اللغوية. فالذي يتّجه، في تقديري، أنّ النسبة في الفعل مشخّصة، وتشخّص النسبة يؤدي إلى جزئية معاني الفعل. لذلك لا يتجّه عندي القول بكلية معاني الفعل. وقد اعترضه بعض النّظار بقوله: كون النسبة جزئية لا ينافي كون معاني الأفعال كليّة، لأنّ جزئية الجزء لا يستلزم جزئية الكلّ[١٩]. وفي هذا نظر بعد التأمّل، لأنّ الكلّ الذي يتحدث عنه المعترض هنا هو الموضوع له في الفعل، وهو لا يتمّ إلا بحصول النسبة، فالحكم عليه لا يستقيم إلا بعد ثبوت النسبة، وهو بعد النسبة حاصل على التعيين؛ فلا يتّجه هذا الاعتراض بتقديري.

وقد دخل العصام الأسفراييني (ت ٩٤٥هـ) في عمق آخر في بحث وضع الفعل، ورفض أنّ تكون النسبة من مدلولات الفعل. قال: القول بأنّ الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان، كما أجمعوا عليه، ليس إلا لأنّ الفعل لا يكون بدون الفاعل؛ فجعلوا لذلك النسبة داخلة في مفهوم الفعل. وعندي الفعل موضوع لحدث مقيّد بالزمان، والنسبة إنّما جاءت من الهيئة التركيبية، كما في الجملة الاسمية. ومن أمارات قولي: إنّ النسبة ليست مدلولة للفعل، أنّه يُفهم الحدثُ والنسبة تفصيلاً، ودلالة المفرد لا تكون تفصيلية(٢٠). ولكنني أجد أنّ الفعل ليس مركباً تركيباً أصلياً، كما سيأتي، والنسبة الحاصلة فيه متمّمة لمعناه، فلِمَ تُخرَج من إجرائيات الواضع؟ فالواضع قد وضع هذا اللفظ ليُنسب إلى فاعل معيّن في زمن معيّن. والنسبة في وضع الفعل هي التي أحدثت الهيئة التركيبية. والغريب أنّني وجدتُ العصامَ نفسَه يقول: " فظهر أنّ مجموع معنى الفعل غير مستقلّ بالمفهوميّة"(٢١). وكيف يستقيم هذا الحكم من غير اعتبار مدلولية الفعل على النسبة وضعاً؟

وأمّا قوله: " ومن أمارات قولي: إنّ النسبة ليست مدلولة للفعل، أنّه يُفهم الحدث والنسبة تفصيلاً". ففيه بحث عندي، لأنّ الحدث الذي يُفهم تفصيلاً غير الحدث في المعنى الفعليّ، فالحدث في المعنى الفعليّ هو المشروط بانتسابه إلى موضوع معيّن، فإذا خلا عن هذا القيد صار مصدراً أو كالمصدر، أي صار حدثاً مطلقاً. فأنت إذا قلتَ: " أخذَ" وأردتَ أن تفصّل، فإنّك، فيما أقدّر، لا تفهم "أخذ" بمعزل عن زمنه وموضوعه الذي يُنسب إليه، وإذا فهمته بمعزل عن ذلك، فأنت تفهم المصدر أو الحدث المطلق، أمّا الحدث الفعلي فلا أرى أنّه يُفهم بمعزلٍ عن قيوده.

ثمّ إنّه سيكون لنا وقفة وافية مع مقولة الزمن في الفعل، ولكن يحسُن هنا أن نعرض مقولة الزمن في نظرية الوضع اللسانيّ خِصّيصَى، أي من وجهة نظر علم الوضع وإجرائياته. والفعل، عند سيبويه، أمثلة أخذت من لفظ

أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[٢٢]. وهو بهذا يشير إلى أنّها حاصلة بأوزان وصيغ، وهو مفهوم من قول "أمثلة". ويشير كذلك إلى المُكوّن المادي للفعل، أو العلّة المادية (بمصطلح المناطقة)، وهي الحروف الأصلية التي بُني منها الفعل، وهي مأخوذة أصلاً من الحدث المطلق أو المصدر. وهذه الأمثلة (إشارة إلى جانب الهيئة في الفعل) قابلة للتغيّر وبتغيرها تحصل الدلالة على الزمان وتخارُجاته المعيّنة (الماضي والحاضر والمستقبل).

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ الحدث المطلق (= المصدر)، في أصل وضعه، يدلّ على الحدث المطلق عن الزمان والمكان وسائر اللوازم، مع أنّ الحدث عرَض؛ فهو محتاج إلى الموضوع (= المحلّ)، وهو تغيّر وانتقال؛ فهو محتاج إلى الزمان، ولكنّ الواضع وضعه مطلقاً عن سائر لوازمه، يدلّ فقط على الحدث السّاذج (بمصطلح الأستراباذيّ). فإذا أردنا تبيين زمان الحدث، أو تبيينَ شيء من لوازمه المومى إليها؛ صُغنا من هذا المصدر المطلق هيئة تدلّ على زمانٍ مرتبط بهذه الهيئة، فصار هذا الزمان معتبراً بالصيغة المشتقة من لفظ الحدث المطلق، فهذا هو الزمان المعيّن بالصيغة، الدالّ بالهيئة على التخارُجات الثلاثة. وبهذه الصيغة تنشأ النسبة الرابطة التي تقتضي ذكر ما قام به الحدث على التعيين. أما سائر لوازم عرَض الحدث المطلق، كالزمان الخاصّ (ساعة- يوم – ليلة- أسبوع- شهر- سنة- الظهر- المساء... إلخ)، أو المكان، أو ما وقع عليه الحدث المطلق- أو الآلة ... إلخ. فلا يمكن التنبيه عليها بالصيغة؛ فوجب ذكر ما يريده المتكلم منها بمواضعات منفصلة عن صياغة الفعل[٢٣].

وههنا تدقيق عميق في العلاقة بين جزأي معنى الهيئة في الفعل (النسبة+ الزمان). استفدناه من تبصّر علماء الوضع اللسانيّ. وهو سؤال العلاقة بين الزمان المعيّن والنّسبة في الفعل. فالزمان المعيّن المعتبر الذي نفهمه في وضع الفعل اللساني هو الزمان المضاف إلى النسبة، وتكون

الإضافة هنا باعتبار الظرفية، فالزمان المعيّن المعتبر في الفعل يكون ظرفاً للنسبة الحاصلة بين الحدث وموضوعه. ومثال ذلك في الفعل الماضي مثلاً، فالوضع اللساني يقتضي أنّ كلّ فعلٍ ماضٍ موضوعٌ لنسبة الحدث إلى فاعل معيّن في الزمان الماضي. فإذا قلتَ مثلاً (درسَ) من غير نسبة، فإنّه لا يُفهم منه زمان معيّن هو ظرف النسبة الحاصلة بالهيئة، إلا إذا تمّـت النّسبة إلى فاعل معيّن، وهذا ما يجعل الفعل غير مستقل بالمفهومية. وبهذا يتّضح المقصود بالزمان الفعليّ الحاصل بالهيئة. فهو زمان غير مطلق، بل هو زمان معيّن حاصل بالصيغة يُضاف إلى النسبة باعتبار الظرفية؛ فيكون بهذا أحد قيود الحدث المطلق[٢٤]؛ إذ الحدث المطلق (= المصدر)، عرَض انتقاليّ أو متغيّر يُعْوِزه مطلق زمان، فإذا نشأ الفعل من المصدر، تقيّد الحدث بزمان معيّن.

وهنا ينشأ سؤال كشفيّ لسانيّ آخر. إذا كان الفعل يدلّ بمادته على الحدث، ويدل بهيئته على الزمان والنسبة، فهل يُعدّ الفعل من المركبات؟ الذي يتّجه عندي أنّ جهة النظر تحدّد الإجابة عن هذا السؤال، فإذا قُصد أنّه يُلحظ فيه تكثّرُ عناصر وضعية؛ فيمكن الحكم بتركّبه بهذا المعنى، ويمكن تسمية هذا النوع من التركّب (التركّب الاعتباري أو الانتزاعيّ). وإذا قُصد التركّب الحقيقيّ الذي يقتضي دلالة جزئه على جزء معناه، وأنّ أحد الجزأين متعقّب للآخر، فلا نجد أن الفعل بهذا المعنى مركّبٌ. وبه؛ فيكون الفعل، في تقديرنا، مركّباً تركُّباً اعتبارياً انتزاعياً، وغير مركّب تركّباً حقيقياً[٢٥].

المبحث الثاني: فروق كاشفة عن الوضع اللسانيّ للفعل

قد تنشأ عن البحث الآنف أسئلة ترجع إلى الاتّفاق والافتراق بين الفعل وغيره من الموضوعات المتّصلة. والتحليل المُحايث (بمصطلح البنيويين) عن عناصر الاتّصال والانفصال بين الموضوعات القريبة من الفعل في قانون المواضعة اللسانيّ، يزيد من قوّة الكشف، وينفي الخلط بين

معطيات إجرائية الوضع اللسانيّ في الفعل. وأوّل ما قد يعترض النّاظرَ في وضع الفعل اللسانيّ، الفرق بينه وبين الحرف، وينشأ هذا السؤال من اتّفاقهما في الافتقار وعدم الاستقلال بالمفهوميّة. فالفعل والحرف يشتركان في أنّهما يدلان على معنىً باعتبار كونه ثابتاً للغير. وفي هذا تقرير لعلة امتناع الحكم على الفعل والحرف، فلا يصحّ أن يكونا موضوعاً لمحلٍّ حُكمٍ. لأنّ مصحّح الحكم على الشيء سبق ثبوته في نفسه، بمعنى استقلاله بالمفهوميّة؛ فيمكن بهذا إثبات غيره له(٢٦). وهذا غير حاصل في الفعل والحرف. ولمثل هذا منع النحاة الفعل والحرف من أن يقعا مبتدأين.

ولكن يفترق الفعل عن الحرف في مفهومه التضمّنيّ، فالحدثُ في الفعل معنىً تضمنّيٌّ للفعل ومطابقيّ لمادة الفعل، وهو مفهوم كليّ يتحقّق في ذوات متعدّدة بتوسّط النسبة الحاصلة بالهيئة، لذلك يجوز نسبة هذا المعنى التضمّنيّ الكليّ في الفعل (الحدث) إلى خاصّ من تلك الذوات، فهو (أي الحدث) مستقل بالمفهومية؛ فجاز أنّ يكون مسنداً أو محكوماً به. ولمّا اعتُبر في مفهومه الحدثُ المصحّح للحكم به؛ امتنع وجود ما يصحّح صلوحه للحكم عليه أو الإسناد إليه. وهذا المعنى التضمنّي الكليّ الحاصل في وضع الفعل، غير حاصل في وضع الحرف، بل الحرف لا يُعقل له معنى، ولا تحصُل منه صورة ذهنية، إلا بتوسّط طرف غيره، فمعنى الحرف متوقّف في استفادته على غيره، لذلك انتفى صلوح الحرف للحكم به أو عليه؛ إذ إنّه مجرّد آلة لتحصيل معنى في غيره، فهو، كما قال علماء الوضع، كالمرآة التي لم تُقصد لذاتها، وإنّما قُصِدت ليتراءى فيها غيرها. وما دمتَ تنظر إليها لتحصيل شيء غيرها، فمحال أن تكون محكوماً بها أو عليها، لأنّ وجهة النّفس لما يتراءى في المرآة، لا للمرآة نفسها، وإلا كانت مقصودة بالحكم وهو خلاف الفرْض(٢٧). وهذا ما يكشف عن عناصر الاتّفاق والافتراق في الوضع اللسانيّ للفعل وللحرف.

وهنا افتراق أيضاً بين الفعل والمشتق الذي يدلّ أيضاً على حدث ونسبة، وهو أنّ النسبة في المشتق معتبرة من طرف الذات، وأمّا في الفعل فمن طرف الحدث، وهذا يعني، في إجرائية الوضع اللسانيّ، أنّ الواضع في المشتق لحظ أولاً الذات، ثمّ نسب إليها الحدث. وفي الفعل لحظ الحدث أولاً ثم نسبه إلى فاعل معيّن (ذات معيّنة). ثمّ إنّ طرفي النسبة في المشتق مدلولان للمشتق في أصل وضعه اللسانيّ، أمّا الفعل فيدلّ، في أصل وضعه اللسانيّ، على طرف واحد وهو الحدث المنسوب، ودلالته على الطرف الآخر (= الفاعل المعيّن)، تحصُل بالالتزام وليس بأصل الوضع اللسانيّ. لذلك فالمشتق يُحكم به؛ بسبب ما فيه من وصف أو حدث، ويُحكم عليه؛ بسبب ما فيه من ذات. أمّا الفعل فقد مرّ أنّه يُحكم به فقط؛ إذ إنّ وضعه اللسانيّ على أن يدلّ على حدث يُقصد انتسابه إلى غيره[٢٨]. ويمكن تلخيص هذه الفروق بجدول السّمات الوضْعية اللسانية.

المبحث الثالث: الدلالة الزمنية للفعل:

الكلام فعل (سلوك) إنسانيّ يحتاج مثل غيره من الأفعال إلى عنصرين يتم فيهما، وهما: الزمان والمكان، فالإنسان لا يعدو هذين العاملين

اللذين يؤثران في أفعاله بل في حياته. وعليه فلا بدّ من اقتران الأبنية التصريفية والألفاظ الدالة على فعل ما بالزمن اقتراناً لا ينفكُّ عنها في أصل استعمالها اللغويّ، يقول المبرِّد: " فكلّ فعل يتعدّى إلى الزمان، وذلك أنّك إذا قلت: قُمتُ. دللتَ على أنّ فعلك فيما مضى من الدهر، وإذا قلت: أقوم وسأقوم، دللتَ على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر. فالفعل إنّما هو مبني للدهر بأمثلته. فـ (فَعَلَ) لما مضى منه، ويفعلُ يكون لما أنت فيه ولما لم يقع من الدهر، فلذلك تقول: سِرت يومًا وسأسير يوم الجمعة؛ لأنّه لا ينفكّ منه، والمكان لا يخلو فعلٌ منه، وهو أبعد ثلاثة؛ لأنّ الفعل ليس بمبني من لفظه ولا للمكان ماضٍ ومستقبل، فيكون الفعل لما مضى منه ولما لم يمضِ، ولكنك إذا قلت: فعلتُ أو أفعلُ، عُلِم أنّ للحدث مكانًا كما عُلِمَ أنه في زمان"(٢٩). وهذا المضمون الزمني لا يتجاوز الأزمنة الثلاثة المعروفة: الماضي والحاضر والمستقبل.

أما عن علاقة الزمن باللغة، "فإن الزمن مقولة لغوية تُسهم في بناء البنيات اللغوية، وهذه المقولة فعلية بامتياز مع أنّها ترتبط بمقولات أخرى مثل الظروف على اختلاف أنواعها"(٣٠). وعليه فإنّ الدوالّ على الزمان في واقع الاستعمال اللغوي تنقسم قسمين:

١. ألفاظ تعبّر عن الزمن بدلالتها المعنوية وهي الظروف، مثل: الحين، الوقت، الساعة. قال ابن عصفور: " فإن وجد من الأسماء ما يدلّ على زمان كأمس وغد، فبذاته لا ببنيته، ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان"(٣١).

٢. ألفاظ تعبّر عن الزمن عن طريق بنيتها الصرفية (صيغتها) وتتمثل بالأفعال، قال ابن عصفور: "الفعل لفظ يدلّ على معنى في نفسه، ويتعرّض ببنيته للزمان"(٣٢).

والمطَّلع على التراث النحوي العربي يخلص إلى أن مفهوم (الفعل) في تفكير علماء العرب لا ينفكّ عن مضمونه الزمني الذي تحدده صيغته الصرفية، وقد هيمنت هذه الرابطة الزمنية على تعريفهم للفعل. فقد عُرِّف الفعل بأنه: "ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل"(٣٣).

وبما أن هذا البحث يدرسُ دلالة الفعل، فإننا نركّز على دلالة الفعل الزمنية في اللغة العربية، كونها دلالة من بين دلالات ثلاث يتضمنها الفعل: الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويَّة. وقد قام ابن جنِّي بعرض أقسام الكلام على هذه الدلالات فوجدها في الفعل. يقول: " فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة(٣٤)، ألا ترى إلى (قام)، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله"(٣٥)، ومنه نفهم اعتماد النحاة القدماء صيغة الفعل في الدلالة على زمنه، قال ابن يعيش: " لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال؛ توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قِبَل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماضٍ ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عُدِم بعد وجوده؛ فيقع الإخبار عنه في زمان وجوده،...، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"(٣٦).

" أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها"(٣٧)، والأزمنة ناتجة من تغيُّر صيغة الفعل. فالدلالة الزمنية متعلقة بالدرجة الأولى بالصيغة الصرفية للفعل،

وحين يستفاد الزمن الصرفيّ من صيغة الفعل يبدو قاطعًا في دلالة كلّ صيغة على معناها الزمني، على النحو الآتي:

- صيغة (فَعَلَ) وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الزمان الماضي.
- صيغة (يَفْعَل) وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.
- صيغة (افْعَل) وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال[٣٨].

"وهكذا يتحدد المفهوم الصرفي للزمن بأن تعبّر الصيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادي، وتستمر في التعبير عنه هو في مجالها التركيبي، والمعادلة التي ينتجها هذا المفهوم هي: شكل الصيغة = الزمن"[٣٩].

ومع هذا لا يمكن اعتبار دلالة الفعل بمجرد دلالته على الزمن، وإنما ينبغي اعتبار دلالته على الحدث، ولا سيما أن الفعل مشتق من الحدث، " وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[٤٠]، ونقل السيوطي عن أبي حيّان: " في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب:

- أحدها: إنّما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمن بصيغته أي كونه على شكل مخصوص؛ ولذلك تختلف الدلالة على الزمن باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.
- والثاني: أنه يدل على الحدث بالصيغة، واختلافها من كونه واقعًا، أو غير واقع، وينجرّ مع ذلك الزمن، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.
- والثالث عكسه، أي يدلّ على الزمن بذاته، لأن صيغته تدل على الزمن الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار" [٤١].

وعليه فإنَّ الفعل يتضمن دلالتين: دلالة معنى الحدث (معنى المادة التي اشتق منها) ودلالة الزمن.

دلالة مادة الاشتقاق (دلالة الحدث) → | الفعل | ← دلالة الزمن (زمن وقوع الفعل).

والفرق بين الفعل والمصدر: يتمثّل في أنّ المصدر حدث واقع (مفعول) قد تمّ فعله، دون تحديد زمن بعينه. أما الفعل فإنه يدل على وقت وقوع هذا الحدث ضمن الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل.

قال إبراهيم أنيس منتقدًا النحاة القدماء: "وقد جعلوا ارتباط الفعل بالزمن عنصرًا أساسيًّا به يتميّز الفعل من الاسم، وعزّ عليهم أن يروا فكرة الزمن تتحقق في المصدر كما تتحقق في الفعل؛ فجادلوا في هذا جدالًا عقيمًا لا يخلو من التعسُّف والمغالطة"(٤٢)، وليس الأمر كما صوّره أنيس تمامًا، فهم لا ينكرون تضمن المصدر للزمن، كما مرّ، وإنما يرونه زمنًا ثابتًا مطلقًا وليس محدَّدًا بأحد الأزمان المعيّنة الثلاثة.

وصيغة الفعل تميّزه عن كل ما يمكن أن يشاركه في الدلالة على الزمن مثل: اسم الفاعل واسم الفعل والمصدر(٤٣)، فالدلالة الزمنيّة القارّة في الفعل هي علامة تمييز له عن غيره من أقسام الكلام، ولاسيّما التي تلتقي معه في الدلالة على الحدث.

المبحث الرابع: آراء المستشرقين في دلالة الفعل على الزمن في العربية

كانت مقولة الزمن في اللغة العربية من أبرز الموضوعات التي تعرض لها المستشرقون بالنقد، فقد قرّر فندريس قصور العربية وسائر الساميات عن التعبير الزمنيّ كما هو الحال في اللغات الهندية الأوروبية القديمة. يقول: " وتشبه اللغات السامية من جهة التعبير عن الأزمان اللغات الهندية الأوروبية في نظامها العتيق شبهًا كبيرًا، فليس في السامية المشتركة أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة"(٤٤).

ويضيف: "إن فكرة الزمن قد أدخلت في صورة عرجاء، وبعد أن لم تكن موجودة على تصريف فعليّ لم يكن قد هُيِّئ لاستقبالها"[٤٥]، وفي هذا التقرير طعن في صلاحية الصيغة الفعلية للقيام بالوظيفة الزمنية في اللغة العربية؛ فهو يرى أنّ "الذي يعبّر عنه الفعل أساسًا في لغة كالفرنسية أو الألمانية إنما هو الزمن، ويسمّى الفعل في الألمانية Zeit wort كلمة الزمن"[٤٦]. في حين يغفل عن ما ورد عند نحاة العرب من اقتران الفعل بالزمن واختصاصه به متجاوزًا أنَّ " أهم ميزة يختصّ بها الفعل تبعًا لهذا ليست مادّته، فهذه مسألة وجدت في المصدر، بل إن ميزته تكمن في أنه يعبِّر عن الزمن، فجوهر الفعل الزمن، وهكذا ووفق هذا التحليل قدمت الصيغ الثلاث: فَعَلَ ويَفْعَلُ وافْعَلْ باعتبارها الزمني على رأس موضوعات النحو"[٤٧].

ويرى سبتينو موسكاني أنّ " للغات السامية ومنها العربية نظامًا في تصريف الفعل يختلف اختلافًا تامًّا عمّا في اللغات الهندية الأوروبية، فليس فيها، إطلاقًا، صيغ زمنية بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فهي لا تميّز إلا بين الحالة والحدث، أي بين نشاط مستمر أو اعتيادي وحدث تمّ"[٤٨].

لقد نظر المستشرقون إلى مسألة الزمن في اللغة العربية من منظور تفكيرهم اللسانيّ في لغاتهم فقسموه إلى فعل تام (Perfect)، وفعل غير تام (Imperfect)، والفعل التام هو الفعل الذي حدث وانتهى، وغير التام هو الفعل الذي ما زال يحدث في الحاضر أو سيحدث في المستقبل[٤٩].

يقول هال (Hall): " دأب الدارسون على اعتبار اهتمامنا الغربي الأوروبي بالزمن – الذي يعدّ خاصيّة مميزة لثقافتنا، والذي ليس بأي حال فطريًّا في الجنس البشري ككل – قد يعود إلى وجود تقابل في أنسقتنا النحوية بين الماضي واللاماضي"[٥٠].

وعليه قاسوا أزمنة العربية، والسامية عموماً، فقرروا أنها تفتقر إلى التعبير عن الزمن الدّقيق من منظورهم. قال فندريس: "أما الزمن بمعناه الحقيقي فلا يوجد منه في الساميّة إلا اثنان غير التام والتام"(٥١). متناسين أن النحاة العرب تجاوزوا تينك الحالتين إلى الزمن الحاضر أو ما عبَّروا عنه بالحال، يقول السيرافي: " اعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضي ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي"(٥٢)، وهو عين ما ذكره سيبويه في كتابه: " وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكث وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يَقتُل ويَذْهَب وتضرِب ويُقتَل ويُضرَب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"(٥٣).

وقد قسم الكوفيون الزمن في العربية إلى الماضي والمستقبل والدائم الذي يمثله اسم الفاعل، "وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وُجد، فيكون ماضيًا وإلا فهو مستقبل، وليس ثمّ ثالث، ....، وإنّ لطف زمان الحال"(٥٤). فتساوى فكر من أنكر دلالة الفعل على الحال مع ما ذهب إليه المستشرقون.

وفي السياق نفسه " لاحظ لاينز أن التعارض الوارد في نسق أزمنة الأفعال في اللغة الإنجليزية هو التعارض: ماضٍ/ لا ماضٍ، والحاضر هو الحالة غير الموسومة صرفيًّا، والمستقبل زمن وِجهي لا يتطلب حضور علامة صرفيَّة وإنما فعلًا مساعدًا Will"(٥٥). وفي هذا تقرير لطبيعة لغاتهم المعتمدة على الجهة لا الزمن، يؤكد هذا الأمر ما قاله شارش (Church): "يمكن أن نعتمد الحجج ذاتها للاستدلال على أن الإنجليزية بدورها لا تملك تصورًا للزمن، فمن الناحية الصورية الإنجليزية زمنان فقط وهما الماضي والحاضر، كما في (Loved) و (Love) تباعًا، وكل الأشكال الأخرى التي

تسمى أزمنة عبارة عن أشكال مركبة تتضمن الأفعال المساعدة، نحو (Was Loving) أو (Will Love)... إلخ، وهذه الأشكال لا تنتمي إلى النسق الزمني القاعدي، وبهذا المعنى فالإنجليزية لا تملك مستقبلًا وعلاوة على هذا، فزمن الماضي لا يحيل دلاليًّا على الماضي وحده، فقد حيل على الماضي، ولكنه قد يستعمل استعمالًا (لا واقعيًّا)، كما في (If I Went Tomorrow I Should See Him) أو في (I Wish I Went there every day)[٥٦]. وعليه فالإنجليزية أيضًا لغة جِهِيَّة لا زمنية تعتمد السياق لتعيين زمن الفعل الدقيق.

وقد خَلُص دافيد كوهن بعد دراسته للزمن في العربية إلى أن " التقابل الأساس في الفعل العربي ذو طبيعة جهيّة، والزمن ينتج عن السياق الذي يضطلع بوظيفة تزمين الأفعال، وهناك مكيفات (Modificateurs) تلحق بالفعل ووظيفتها تحديد وتدقيق زمن الصيغ الفعلية"[٥٧].

وفي الوجهة التي أكّدها النحاة العرب نفسها دافع المستشرق كورلويتش عن التصوّر الاستقلالي للسياق من خلال الأمثلة التي درس فيها استعمالات الصيغ المتعددة، ليخلص بعد ذلك إلى أنه بإمكاننا الاستغناء عن السياق للحصول على إحالة زمنية مطلقة [٥٨].

وإن بدا هذا التفكير الذي ذهب إليه كورلوتيش بعيدًا عن الاستعمال اللغوي إلا أنه يلتقي مع تفكير النحاة العرب القدماء من أن الأفعال تدل بطبيعتها على دلالة زمنية أوليّة، ثم يعمل السياق على تحديده أو توجيهه. "ومن جديد نلاحظ كيف أن تغليب مفهوم الجهة كمقولة[٥٩] مؤسسة لنظام الإحالة الزمنية وموجهة لاشتغال النسق الفعلي، يدفع إلى التشكيك في أية محاولة لمنح الزمن سلطة تنظيم النسق وجعله مركز النظام الإحالي في اللغة العربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين طرح كورلوتيش الذي يشكل خطوة رائدة في أبحاث المستشرقين لإعادة الاعتبار لمقولة الزمن في نظام

العربية، وطرح دافيد كوهن الذي يمنح الأسبقية لمفهوم الجهة، فالمعطيات الزمنية نفسها تخضع لتأويلات مختلفة حسب المسلمات والافتراضات الأولية التي يؤسس انطلاقًا منها كل باحث منظوره للنسق الفعلي"(٦٠).

ومما لا شكَّ فيه أنَّ "العربية غنية بالصيغ الزمنية داخل السياق وليس خارجه، ومنهج النحاة القدماء الذي ربط الزمن بالصيغة ربطًا صرفيًّا، ولم يجعله سياقيًّا هو الذي أوهم بافتقار العربية إلى تلك الصيغ الزمنية"(٦١). وهو أمر يلحظه المرء باستقراء قريب لكتب النحو العربي، وهذا ما عاينه برجشتراسر في دراسته للغة العربية، وحمله على أن يدافع عن النظام الزمنيّ في اللغة العربية. يقول: " العربية أكمل اللغات السامية وأتمّها في باب معاني الفعل الوقتيَّة وغيرها"(٦٢). وفي نظره أنّ ما يميز العربية تخصيص معاني مباني الفعل وتنويعها بوساطة "الأدوات أو اختلاف الصيغ أو استخدام كان وتصريفها"(٦٣). وهو بهذا يجمع بين أهمية الدلالة الزمنية للفعل من الناحية الصرفية، والدلالة الزمنية الحاصلة بالسياق.

ومن الإنصاف الإقرار بأنّ "النحاة لم يتكلموا على زمن صرفي وآخر نحوي، بل نظروا في الفعل حيثما ورد وأطلقوا فيه أحكامهم لتكون شاملة تصدق في الفعل مفردًا وفي الجملة، ويظهر ذلك في إعطائهم كلًّا من المضارع والأمر دلالتين زمنيتين هما الحال والاستقبال ثم تركوا لكل سياق صلاحية أيّ الدلالتين الزمانيتين هي المقصودة"(٦٤).

وقد انتقد إبراهيم المخزومي النحاة القدماء بما ذهب إليه من أنَّهم " لم ينجحوا في تصوّر أن الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي، يَدلُّ على المضي والحضور والاستقبال، ولكنه صيغ تدلُّ على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة ترتبط ارتباطًا كلّيًّا بالعلاقات الزمنية عند المتكلم أو بغيرها من الأحداث التي تقاربها في الموقع، هذه العلاقات التي تحدِّد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل الماضي أو صيغة (فَعَلَ)"(٦٥). وهذا أمر أُثيرَ قبل

المخزومي بزمن؛ إذ ذكر السيوطي في الهمع: أنّ " الماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرّض لقرب أو بعد، فَكَذَلِك الْمُسْتَقْبل. قلت: وَهُوَ مَمْنُوع فَإِن الْمَاضِي أَيْضا فرقوا فِيهِ وَقَالُوا إِن (قد) تقرّبِهِ من الْحَال، قيل: والاستمرار"(٦٦). وعليه فلا بدّ من وجود صور تقريبيّة تحدّد زمن وقوع الحدث بدقّة، وهذا الأمر في الغالب مرتبط بالسياق.

ومن المهم عند تناول مسألة الزمن في العربية إسقاط الضوء على بعض المظاهر التكاملية بين الفعل وسياقاته التي يرد فيها بما يخدم غاية المتكلم.

المبحث الخامس: تناوب الأفعال في الزمن:

يقول ابن جنّيّ: " كان حكم الأفعال أن تأتي كلّها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنّه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلًا على المراد منها، قال: فإن أُمن اللبس فيها جاز أن تقع بعضها موقع بعض"(٦٧)، ومنه نفهم أن للأفعال دلالة جامعة، أو بعبارة أدق، دلالة وظيفية واحدة تتمثل في الزمن، ولمّا كان الزمن يتفرع إلى أزمنة ثلاثة كان في اللغة صيغة تدلُّ على كل زمن، وهذه دلالة البنية (الصيغة) على الزمن، بيد أن هذه الدلالة ليست حتمية؛ إذ يجوز تعاور الصيغ الفعلية في تأدية وظائف بعضها الزمنية بشرط أمن اللبس، وهو أمر يقرِّره السياق.

ولا يُعدُّ هذا الأمر حكرًا على العربية، فهو موجود في العديد من اللغات، فمثلًا "تستعمل الألمانية الحاضر مكان المستقبل بصورة مطّردة، فهذه العبارة الثقيلة (Ich werde Kommen): سآتي، لا توجد إلا في كتب النحو وعلى ألسنة الأجانب الذين يتكلمون الألمانية، أمّا الألمانيون فيقولون بكل بساطة في محادثتهم: (Ich Komme) آتي"(٦٨).

وهذا التعاور بين الصيغ الفعلية يعرف بالزمن السّياقي أو النحوي، يقول علي جابر المنصوري: "وقد تدل الصيغ الصرفية على جزء من الزمن النحوي في سياق الجملة، وقد يعطي السياق للصيغة الصرفية مفهومًا زمنيًّا غير ما تدلّ عليه في الوزن الصرفيّ"(٦٩). وينسب الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسب الزمن النحويّ إلى مطالب السياق(٧٠). ففي الزمن النحوي يوجد ما يسمى بالجهة مثل القرب والبعد والاستمرار وغيره، وفيه تتحول الظروف الزمنية والأفعال عن معناها المعجمي أو الزمني إلى وظائفها النحوية الزمنية السياقية.

ويعدُّ الزمن السياقي النحوي جزءًا من الظواهر الموقعية السياقية؛ لأنّ دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق(٧١)، وهذه القرينة يجب أن تناسب سياق الجملة لتؤثر في المعنى الزمني للعبارة بأكملها، وهذا ما عدَّه سيبويه من صحيح التركيب، قال: " فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا"(٧٢) فطابق الظرف زمن الفعل.

الفعل المضارع

اختلف النحاة العرب في الدلالات الزمنية للفعل المضارع فقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقيل هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال؛ لأن الحال، على حدّ تعبيرهم، ليس بزمان موجود، وإنما هو فصل بين الزمانين(٧٣)

وللمضارع في الاستعمال اللغوي أربع حالات، ذكرها السيوطي في الهمع(٧٤):

- الأولى: أَن يتَرَجَّح فِيهِ الْحَال؛ وَذَلِكَ إِذا كَانَ مُجَرّدًا لِأَنَّهُ لما كَانَ لكل من الْمَاضِي والمستقبل صِيغَة تخصّه، وَلم يكن للْحَال صِيغَة تخصّه؛ جُعلت

دلَالَته على الْحَال راجحة عِنْد تجرّده من الْقَرَائن جبرًا لما فَاتَهُ من الاخْتِصَاص بصِيغَة. وَعلله الْفَارِسِي بِأَنَّهُ إِذا كَانَ اللفظ صَالحاً للأقرب والأبعد فَالْأَقْرَب أَحَق بِهِ وَالْحَال أَقرب من الْمُسْتَقْبل.

- الثانية: أَن يتَعَيَّن فِيهِ الْحَال، وَذَلِكَ إِذا اقْترن بــ (الْآن) وَمَا فِي مَعناه كـــ (الْحِين والساعة وآنفا)، أَو نُفي بــ (لَيْسَ أَو مَا أَو إِن)؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَة لنفي الْحَال، أَو دخل عَلَيْهِ (لَام الِابْتِدَاء)، هَذَا قَول الْأَكْثَر فِي الْجَمِيع.
- الثَّالثة: أَن يتَعَيَّن فِيهِ الاسْتِقْبَال وَذَلِكَ إِذا اقْترن بظرف مُسْتَقْبل سَوَاء كَانَ مَعْمُولا بِهِ أَو مُضَافا إِلَيْهِ، نَحْو: أَزورك إِذا تزورني، فالفعلان مستقبلان لعمل الأول فِي إِذا وَإِضَافَة إِذا إِلَى الثَّانِي أَو أسْند إِلَى متوقَّع. ومن شأن الناصب أيضًا أن يخلّص المضارع للاستقبال(٧٥).
- الرَّابِعة: أَن ينْصَرف مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيّ وَذَلِكَ إِذا اقْترن بــ (لم أَو لما أو لو)، " لأنَّ لم تقلب زمن الفعل المضارع إلى الماضي فتفيد انتفاء مادة الفعل في الزمن الماضي وتفيد تجدّد ذلك المنفي الذي هو من خصائص الفعل المضارع فيحصل معنيان: انتفاء مدلول الفعل بمادّته وتجدُّد الانتفاء بصيغته"(٧٦).

وقد يدل المضارع المجرد بوساطة القرائن على الماضي بحسب إرادة المتكلم واحتمال السياق لذلك، قال سيبويه: " وقد تقع (نفعل) في موضع(فعلنا) في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله لرجل من بني سلول مولّد:

ولقد أمرّ على اللئيم يَسُبُّني فمضيت ثُمَّت قلتُ لا يعنيني

واعلم أن أسيرُ بمنزلة سِرْتُ إذا أردت بأسير معنى سِرْتُ"(٧٧).

وقد علق ابن جني على البيت بقوله: " فإنما حَكَى فيه الحال الماضية والحال لفظها أبدًا بالمضارع نحو قولك : زيد يتحدّث ويقرأ أي هو في حال

تحدّث وقراءة . وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك : كان زيد سيقوم أمس أي كان متوقَّعا (منه القيام) فيما مضى . وكذلك قول الطرِمَّاح:

واستيجاب ما كان في غد

يكون عذره فيه: أنه جاء بلفظ الواجب تحقيقًا له وثقة بوقوعه، أي إن الجميل منكم واقع متى أريد وواجب متى طُلِب"(٧٨).

وفي قوله تعالى: (وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إنَّ نصر الله قريب)(٧٩)، جاء المضارع في سياق الكلام عن حدث ماضٍ؛ "لأنه ماضٍ بالنظر إلى زمن القصّ، على تأويله بالحال بأن يقدّر القول الماضي واقعًا في الحال، أي: في زمن التكلّم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين معه يقولون"(٨٠). ذكر ابن عطية في تفسيره: " وفائدة سوق الماضي في موضع المستقبل، الإشارة إلى أنه في الثبوت كالماضي الذي قد وقع، وفائدة سوق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن الأمر مستمر"(٨١).

وعليه فإنه يحسُن استعمال المضارع فيما يدلُّ على الأحوال أو على الأفعال المتجدِّدة، إذ "إن استعمال يفعل في الأمثال والأقوال المأثورة والأحكام ليس سوى امتداد لهذه الظاهرة (أي دلالة يفعل على الإمكان)، فهذه الأقوال الصادقة في كلّ الأزمنة تعرض بوصفها قابلة للحصول بشكل غير محدود، وهذا الأمر ينسحب على المثال التالي: يعملُ النمّام في ساعةٍ فتنة شهر"(٨٢).

الفعل الماضي

يذهب فلايش إلى أن اللغة العربية لا تمتلك إلا صيغة التام (الماضي- الذي حدث وانتهى) للتعبير عن الحكي التاريخي وعن الخطاب(٨٣)؛ فالمنطق يسوّغ هذا الاستعمال، إذ إن الفعل الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمان التكلُّم (٨٤). مما يؤهله لتأدية هذه الوظيفة

من ناحية منطقية، بخلاف العبرية التي تستعمل الصيغة المسماة بصيغة الاستقبال في القصص للتعبير عن الماضي(٨٥).

للفعل الماضي أيضًا أربع حالات(٨٦):

الأولى: أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب.

الثانية: أن ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء. كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالثة: أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلبًا نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلا فعلت أو لما فعلت، أو وعدًا، نحو قوله تعالى: (إنّا أعطيناك الكوثر) (٨٧)، أَو عطف على مَا علم استقباله نَحْو قوله تعالى: (يقدُم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود)(٨٨)، أَو نفي بلا أَو (إن) بعد قَسَم: نَحْو قوله تعالى: (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنّه كان حليمًا غفورًا) (٨٩) ، أَي: مَا يمسكهما.

الرَّابِعة: أَن يحْتَمل الِاسْتِقْبَال والمضي وَذَلِكَ إِذا وَقع بعد همزَة التَّسْوِيَة نَحْو سَوَاء عَليّ أَقمت أم قعدت، إِذْ يحْتَمل أَن يُرَاد مَا كَانَ مِنْك من قيام أَو قعُود أَو مَا يكون من ذَلِك(٩٠).

وينصرف الماضي إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، وذلك في(٩١):

- الأمر: ومنه قول علي بن أبي طالب: " أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه"
- الدعاء: فإنّ "لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع نحو: أيّدك الله وحرسك الله، إنمّا كان ذلك تحقيقًا له وتفاؤلًا بوقوعه أنَّ هذا ثابت بإذن الله، وواقع غير ذي شكّ، وعلى ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريدًا لمعناه: وقع إن شاء الله ووجب لا محالة أن يقع ويجب"(٩٢). نحو قول الشاعر:

حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر

أي: لا تعذبهم[٩٣].

- الإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى: (ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟ قالوا: نعم، فأذَّنَ مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين) [٩٤]، فهو من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعًا كأنه وقع ومضى[٩٥]؛ ولذلك فإنه أكثر ما يُستعمل في الإنشاء الإيقاعي[٩٦] من أمثلة الفعل هو الماضي. قال تعالى: (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنَّا) [٩٧]، الفعل (آمنّا) هنا يدل على إقرار منهم وإعلان بالإيمان، ومع أنهم آمنوا في الحال (الحاضر) غير أنه جاء على صيغة الماضي.

وبتغيّر نوع الجمل يتغيّر زمن الفعل، لأنه يؤدي وظيفته اللسانية في إطار صورة تعبيرية مبتغاة مقصودة. قال ابن مالك في الإنشاء: "ثم عُبّر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، كإيقاع التزويج بزوّجت، والتطليق بطلقت، والبيع والشّراء ببعت واشتريت، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النطق بها، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا: وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء"[٩٨].

ومما لا ينكر في واقع الاستعمال اللغوي أن "يأتي بناء (فَعَلَ) ليشير إلى أن الحدث كان قد وقع في اللحظة التي وقع فيها الكلام كما يجري في العقود نحو: بعتُكَ وزوَّجْتُكَ"[٩٩].التعبير عن المستقبل بالماضي يؤكد حتميَّة تحقق وقوعه. " والإغريقية القديمة تستعمل الزمن الذي يدلّ به على الماضي في التعبير عن الحاضر الذي يقال له حاضر العادة، ذلك في الجمل ذات المرمى العام أو في الأحكام والحِكَم"[١٠٠].

أما في دلالة الفعل الماضي على الزمن المستقبل، فإنّه ينقلب إلى الاستقبال مع (إن) الشرطية[١٠١]؛ " فالشرط وجوابه لا يخلوان من طريق الأفعال وقسمتها من أن يكونا فعلين مستقبلين؛ وذلك هو الأصل في الباب، لأن المعنى الذي وضع الشرط عليه لا يكون إلا بالاستقبال، ولا يصح إلا به، وإذا كانا كذلك كانا مجزومي اللفظ، أو يكونا ماضيي اللفظ؛ فيحكم على معناهما بأنه مخالف للفظهما، وأنهما مستقبلان من طريق المعنى، ويُحكم على موضعهما بالجزم، وأنهما متوسعٌ بإيقاعهما بلفظ المضي موضع المستقبل، لغرضٍ صحيح ولفهم المعنى، وعدم التباس الأفعال بعضها ببعض إذا قلت: إن قمتَ قمتُ، يدلك على أن المعنى إن تقم أقم، وأن الماضي هاهنا غير باقٍ على أصله، وأنه خارج إلى معنى المستقبل بوقوعه موقعه أنك لو قرنت به زمنًا ماضيًا – أعني ظرفًا معناه المضي، وأعملته فيه – كان مستحيلًا؛ كقولك: إن قام زيدٌ أمس قام عمرو أول من أمس، أو قام عمرو غدًا؛ وإن قام عمرو غدًا قام محمدٌ أمس؛ كل ذلك محال لإقرار الماضي من الفعلين على أصله، بل إذا أعملتهما في ظرفين مستقبلين، كان الكلام مستقيمًا حسنًا؛ كقولك: إن قام زيدٌ غدًا قام عمرو بعد غدٍ.

وهكذا ينبغي أن تكون أزمنة الشرط وجزاؤه مستقبلاتٍ، ويكون الجزاء أقعد في الاستقبال من شرطه، لأنه يتجدد بعده، وهو علَّة وسبب، والجزاء معلٌ ومسببٌ، ولا مرية في تقديم السبب على مسببه زمانًا ورتبة.

أو يكون الأول ماضيًا في اللفظ والثاني مستقبلًا، وذلك جائز حسنٌ مستعملٌ في الاختيار وحال السعة كثيراً كقولك: إن ذهب محمدٌ يذهب بكرٌ، وعكسه غير جائز عند الأكثرين منهم في الاختيار والسعة؛ لأنّ الجزاء أقعد في الاستقبال من الشرط، فاستقبحوا أن يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه، ويجيء الجزاء على لفظ المضي، وهو أحق بالاستقبال لفظًا ومعنى، كقولك: إن يقم عمرو قام زيدٌ؛ ومجيئه أيضًا في الشعر عزيزٌ كقوله:

إن ينل رمحي الغداة حبيبًا نال رمح الحصين كبشًا سمينًا"[١٠٢].

ومن شأن الأدوات أو القرائن السياقية أن تحدد الزمن الماضي فتقرِّبه أو تبعده، وهذا الأمر يفهم من سياق الكلام، بحيث تُلحظ بالحسّ اللغوي الدلالة الزمنية الدَّقيقة لها، ويمكن استشعار ذلك في التراكيب الآتية :

قد + فعل ← في التوقّع = الماضي المتوقع أو الحال التام.

قد + فعل ← الماضي القريب من الحال.

قد + فعل ← التحقيق = الماضي المحقق[١٠٣].

لا فعل = لم يفعل = الماضي التام البعيد.

لا فعل (في الدعاء) = لا يفعل (المستقبل التام الدعائي)[١٠٤].

وقد يعبَّر بالفعل الماضي المجرَّد من القرائن عن الاستقبال لغاية عند المتكلم، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (ففزِعَ مَن في السماوات ومن في الأرض)[١٠٥]، "فإن قلت لم قيل: (ففزِعَ) دون (فيَفْزَعُ)، قلت لنكته وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته، وأنه كائن لا محاله، واقع على أهل السماوات والأرض؛ لأن الفعل الماضي يدلّ على وجود الفعل وكونه مقطوعًا به" [١٠٦].

وكذا صيغة التعجب، ماضية لفظًا تدل على التعجب من الحال، فالمرء يتعجب من أمر واقع في الزمن الحاضر ومشاهَد فيه، ولكن لثبوت دلالته على الحدوث يعبر عنه بالماضي.

الأفعال الناسخة

كان وأخواتها أفعال كسائر الأفعال في دلالتها على الزمن، قال ابن عصفور: " وكان إذا كانت زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان وإن كانت ناقصة فكذلك"[١٠٧]، فهي تدل على زمن وتخبر عن زمن وقوع حدث ما في الوقت نفسه.

ولاستعمال كان وأخواتها في الدلالة على زمن وقوع الأحداث امتداد في تاريخ العربية، قال تعالى: (إنَّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة)[١٠٨]، " وفي قراءة عبد الله "كان له" وربما أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذي لا ينقطع، ومنه قول الله في غير موضع، (وكان ربّك قديرًا)، (وكان الله غفورًا رحيمًا)، فهذا دائم، والمعنى البيّن أن تُدخل (كان) على كلّ خبر قد كان ثم انقطع كما تقول للرجل: قد كنتَ موسرًا، فمعنى هذا: فأنت الآن معدم"[١٠٩].

ومن الجليِّ أنّ كان وأخواتها تحوي دلالات ضمنية على الزمن، فكان تدل على الكينونة التي تقترن بالزمن، والباقي تمثل أوقات زمنية معينة، و"تختص (كان) بمرادفة (لم يزل) كثيرًا، أي أنها تأتي دالة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن يدل على الحصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم"[١١٠].

فأصبح ← يدل على الدخول في الصباح.

وأضحى ← للدخول في وقت الضحى.

بات ← يدل على قضاء الليل.

وظل وما زال وما انفك ما دام، ما فتئ، ما برح ← كلها تدل على الاستمرارية.

وكذا أفعال المقاربة والرجاء فهي تفيد معنى مقاربة وقوع الحدث أو توقُّع وقوعه قريبًا؛ ولذا يشترط في خبرها أن يكون فعلًا مضارعًا ليناسب الاستقبال، وكثيرًا ما يقترن بأن في خبر(عسى)، فعندما " تقول: عسيت أن تفعل، فأن ها هنا بمنزلتها في قولك قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر، وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء"[١١١]. وهذه الأفعال تدل على الزمن من ناحيتين: من جانب بنيتها الفعلية ووظيفتها النحوية، ومن جانب أصل معناها.

ومسألة معنى مادة الفعل المشتق من الحدث تحتاج إلى وقفة، فبعض الأحداث التي تدلُّ على معنى ثابت مثل الصفات الخَلقية والخُلُقية يُبنى الفعل منها على بناء لازم لا متعدٍ (فَعُلَ أو فَعِل) والماضي منها تكون دلالته على الزمن أضعف من بقية الأفعال، بحسب ما يرى إبراهيم السامرائي: فإذا قلنا: (كَرُم محمد) و (حَسُن خُلقُه) و (ظَرُف طبعُه) فالمراد إثبات وجود هذه الصفات فيما أسندت إليه، وليس هناك أي إشارة للإعراب عن الزمان الماضي، ومثل هذا مما يأتي على (فَعِل) نحو صَغِر وعَرِج وكحِلَ وعورَ، مما يفيد الصفات الثابتة، فالمراد من ذلك الإخبار عن ثبوت الصفة فيما أسندت إليه من الأسماء وليس في ذلك مما يدل على شيء من الزمان [١١٢].

نخلص مما سبق إلى أنّ تحليلات النحاة لم تكتفِ "بتوضيح طبيعة زمن اللغة العربية، وهي الطبيعة الصرفية، بل ضمّنت إشارة إلى وظيفته، فقد رأوا أن للزمن الصرفي وظيفة حاسمة تتمثّل في التفريق بين مباني الكلم في العربية، فهو قرينة أو مميّز يمكن به تنظيم أقسام تلك الكلم"[١١٣]. فالدلالة الزمنية في الفعل ملحوظة، وهي الفرق بين فَعَلَ ويَفْعَل وافْعَل. هذا على مستوى اللفظة المفردة أما على مستوى التركيب فإنّ " الزمن النحوي هو زمن الجملة بمجموع ما فيها من قرائن لفظية ومعنوية وحاليّة، ولأن دور هذه القرائن توجيه الزمن، فقد بات من المتعذّر الحديث عن الزمن النحوي من غير فهم لاصطلاح الجهة في الزمن؛ إذ لا يتحقق الزمن النحوي إلا بالجهة، لأن الزمن النحويّ هو امتزاج الزمن بالجهة"[١١٤].

الخاتمة

جهدنا في هذه الدراسة من أجل الكشف عن دلالة الفعل في العربية بمناهج علماء اللسانيات وعلماء الوضْع، والكشف عن المعنى الدقيق لعلم الوضْع وعلاقته بعلم الدلالة، وإظهار عناصر التوافق بينهما، ثمّ الكشف عن الإجراءات التي أخذها علماء الوضع بعين الاعتبار في تشكيل الدلالة الكليّة

للفعل. ثمّ بيّنت الدراسة الفروق الكاشفة عن الوضْع اللسانيّ للفعل، من خلال البحث في الملامح الدلالية في وضع الفعل، وذلك بمقابلته بوضع الحرف والمشتقّ، بما يجلي خصائص الوضْع اللساني للفعل. ثمّ قدمت الدراسة فصلاً في دلالة الفعل ومقولة الزمن، بقصد الكشف عن تصورات القدماء والمحدثين والمستشرقين في دلالة الزمن في الفعل العربيّ. وقد انفصلت الدراسة عن النتائج الآتية:

١. هناك نقاط توافق أصلية ومنهجية بين علمي الدلالة والوضْع، تدعو إلى الاستفادة من علم الوضع في مناهج الكشف اللسانيّ عامة، والدلاليّ خِصيصى.
٢. علم الوضْع يقدّم تعليلاتٍ لسانية في المستويات الدلالية والنحوية والصرفية، لا نجدها في غير مباحث هذا العلم وتدقيقاته.
٣. أثبتت الدراسة أن النّسبة المدلولة لهيئة الفعل مشخّصة ومعيّنة، وأنّ عدم تعيّنها يجافي الاستعمال المشخّص للفعل.
٤. الفعل حالة تشخيص وضْعيّ لموجودات بالقوة في المصدر.
٥. العربية تدلّ على زمان معيّن بالهيئة التي هي جزء الوضع في الفعل، وتدل على الزمن الخاص بسياقات وإضافات لفظية.

الهوامش:

(١) التّفتازانيّ، مسعود بن عمر (٧٩٢ه)، المطول. تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٦٨.

(٢) ينظر: الدجويّ، يوسف (١٣٤٢ه)، خلاصة علم الوضع، ط ٣، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٢٠، ص٣.

(٣) الدّجوي، خلاصة علم الوضع، ص٣.

(٤) ينظر: السمرقنديّ، أبو القاسم بن أبي بكر الليثيّ (ت ٨٨٨هـ)، شرح الرسالة الوضعيّة العضديّة، (المجموع المنتخب من متون علم الوضع)، جمع وتحقيق: شامل الشّاهين، ط١، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص٤٩.

(٥) السيّد الشريف الجرجانيّ، عليّ بن محمد (ت ٨١٦هـ)، حاشية على شرح مختصر المنتهى، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، ١٩٨٣، ج١، ص١٨٧– ١٨٨.

(٦) ينظر: الفرداغيّ، ابن الخياط، الإيقاظ في شرح رسالة وضع الألفاظ، مخطوط مكتبة المتحف العراقيّ، رقم (١٥٢٨٠)، ورقة ١٧.

(٧) جهَد عماد الزبن في إثبات العلاقة البنيويّة بين العِلمين في: الزبن، عماد أحمد، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليات المسلمين، ط١، دار النور، عَمان، ٢٠١٤، ص١٤٧–١٥٣.

(٨) الزبن، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليات المسلمين، ص١٤٧.

(٩) يمكن أن يُرجع في إثبات هذه الأمثلة، وضروب هذه العلاقة إلى: الزبن، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليات المسلمين، ص١٤٧–١٥٣. فقد بحث المسألة باستفاضة، وقدّم لها الأدلّة والحجج.

(١٠) العضد الإيجيّ، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٣هـ)، الرسالة الوضعية العضدية، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، ط١، تحقيق: شامل الشاهين، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣٩.

(١١) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ص٣٤-٣٦. والأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨، ج٣، ص٤٠٠.

(١٢) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٤٠٤.

(١٣) لمثل هذا قال الرضيّ: " اعلم أن معنى المصدر عرَض، لا بد له في الوجود من محل يقوم به، وزمان، ومكان" شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٤٠٢.

(١٤) الإكينيّ، محمد رحميّ، العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية، طبع أولنمشدر، ١٣١١هـ. ص٥٤.

(١٥) للتوسع ينظر: السمرقنديّ، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص٧٠.

(١٦) يشترط المناطقة في الدلالة اللفظية الوضعية أن تكون كليّة، أي كون اللفظ كلما أطلق فُهم منه معناه. وهناك تفصيلات وتدقيقات عميقة في هذا الشأن تراجع في: القطب الرازيّ، محمود بن محمد (ت ٧٦٦هـ)، شرح الرسالة الشمسية (مع حواشي السيدّ الشريف وعبد الحكيم وغيرهما)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٠٥، ص ١٧٦- ١٧٧.

(١٧) الإكينيّ، العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية، ص٥٥-٥٦.

(١٨) للتوسع ينظر: البكشهري، أحمد شاكر (١٣١٥هـ)، تصوير الوضع، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضـــع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٢٢.

(١٩) ينظر ما مرّ من اعتراضات وتدقيقات في: الشهريّ، شوكت مصطفى (ت ١٢٩١هـ)، رسالة في تحقيق: أنّ النسبة المفهومة من الفعل غير مستقلة بالمفهومية، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٤٠. والإكينيّ، العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية، ص٤٥.

(٢٠) الآقشهري، عليّ بن عمر (ت ١٢٨٥هـ)، الدقائق المحكمة على الصحيفة الوضعية الجديدة، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع، (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٠٥.

(٢١) العصام الأسفراييني، إبراهيم بن محمد (ت ٩٤٥هـ)، شرح العصام على الرسالة العضدية، مخطوط معهد الثقافة والدراسات الشرقية، جامعة طوكيو، ق١٣/أ.

(٢٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٢.

(٢٣) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٤٠٢-٤٠٣.

(٢٤) يُنظر: الشهريّ، شوكت مصطفى (ت ١٢٩١هـ)، رسالة في تحقيق وضع الأفعال، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٣٩. والعصام، شرح العصام على الرسالة العضدية، ق١٤ب.

(٢٥) نفى أكثرُ علماء الوضع الذين وقفتُ على جهودهم تركيب الفعل مطلقاً، ولم يفصّلوا هذا التفصيل. ينظر مثلاً: الإكيني، العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية، ص٤٧. والشهري، رسالة في تحقيق وضع الأفعال، ص١٣٩.

(٢٦) ينظر: السمرقنديّ، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص٦٩.

(٢٧) يُنظر: العضد الإيجيّ، الرسالة الوضعية العضدية، ص٤٠. والسمرقنديّ، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص٦٩-٧١. والعصام، شرح العصام على الرسالة العضدية، ق١٨/أ. والدجوي، خلاصة علم الوضع، ص٢٨.

(٢٨) ينظر: العصام، شرح العصام على الرسالة العضدية، ق١٥/أ. والدجوي، خلاصة علم الوضع، ص٢٠.

(٢٩) المبرِّد، محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)، ج ٤، ص ٣٣٥ – ٣٣٦.

(٣٠) الجحفة، عبد الحميد، دلالة الزمن في العربية (دراسة النسق الزمني للأفعال)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، (٢٠٠٦م)، ص٢٦.

(٣١) ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١، (١٩٧٢م)، ج١، ص٤٥.

(٣٢) ابن عصفور، المقرّب، ١ج، ص٤٥.

(٣٣) ابن السَّرَّاج، محمد السَّريّ بن سهل (٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت)، ج١، ص٣٨.

(٣٤) يقصد دلالات اللفظ الثلاث: اللفظيَّة، والصناعيَّة والمعنويَّة.

(٣٥) ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان (٣٩٥هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، ج٣، ص١٠٠.

(٣٦) ابن يعيش، موفق الدين ابن علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت)، مج ٣/ ج ٧/ ص ٢٢٤ .

(٣٧) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج ٣/ ج ٧/ ٣٩٠.

(٣٨) ينظر: حسّان تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،(١٩٩٤م)، ص٢٤٠ – ٢٤١.

(٣٩) المطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،(١٩٨٦م)، ص٢٥.

(٤٠) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص١٢.

(٤١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، (١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩)، ص٤٦.

(٤٢) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ، ط٦، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٨م)، ص ١٧١.

(٤٣) ينظر: رشيد، كمال، الزمن النحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة، عمان، (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م)، ص ٣١.

(٤٤) فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (٢٠١٤م)، ص١٣٦.

(٤٥) السابق نفسه، ص١٣٧.

(٤٦) السابق نفسه، ص١٣٥.

(٤٧) المطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، ٢٦ص – ٢٧.

(٤٨) موسكاني، سبتينو، الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د. ت)، ص ٤٦.

(٤٩) ينظر: الملاح أحمد، الزمن في اللغة العربية (بنياته التركيبية والدلالية)، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، (١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩م)، ص٦٣، والمخزومي، مهدي، النحو العربي (نقد وتوجيه)، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، (١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م)، ص٤٥، وأنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ص١٦٩.

(٥٠) الجحفة، دلالة الزمن، ص٦٢.

(٥١) فنريس، اللغة، ص١٣٧.

(٥٢) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٨م)، ج١، ص ١٧ – ١٨.

(٥٣) سيبويه ، الكتاب، ج١، ص١٢.

(٥٤) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج ٣/ ج ٧/ ٢٢٤.

(٥٥) الجحفة، دلالة الزمن، ص٢٧.

(٥٦) السابق نفسه، ص٦٣.

(٥٧) الملاخ، الزمن في اللغة العربية، ص ٦٧.

(٥٨) ينظر: الملاخ، الزمن في اللغة العربية، ص٦٤.

(٥٩) هكذا

(٦٠) الملاخ، الزمن في اللغة العربية، ص٦٦.

(٦١) المطلبي، مالك يوسف، الزمن في اللغة، ص٢٣.

(٦٢) برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، (٢٠٠٣م)، ص٩٠.

(٦٣) السابق نفسه، ٨٩ ص.

(٦٤) رشيد، كمال، الزمن النحوي، ص٢٨.

(٦٥) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٤٧.

(٦٦) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٥٩٤.

(٦٧) ابن جنّيّ، الخصائص، ج٣، ص٣٣٤.

(٦٨) فندريس، اللغة، ص ١٣٨.

(٦٩) المنصوري، علي جابر، الدلالة الزمنية في المجلة العربية، ط١، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، عمان، (٢٠٠٢م)، ص ٣٥.

(٧٠) ينظر: حسَّان، تمّام، العربية معناها ومبناها، ص٢٤٣.

(٧١) السابق، ص ١٠٥.

(٧٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥.

(٧٣) ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ٤ج، ص١٦.

(٧٤) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج١،ص ٣٧- ٤٠.

(٧٥) السابق نفسه، ج ٢، ص٣٧٤.

(٧٦) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج١٤، ص٣١٦.

(٧٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص٢٤.

(٧٨) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص٣٥.

(٧٩) سورة البقرة: ٢١٤.

(٨٠) الصّبّان، محمد بن علي الشافعي(١٢٠٦ هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب، بيروت، ١٩٩٧م، ج٣، ص٤٣٧.

(٨١) ابن عطية، عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ١٧٩، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج١، ص٤٩٢.

(٨٢) الجحفة، دلالة الزمن، ص٧٤.

(٨٣) السابق نفسه، ص٧٢.

(٨٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مج ٣/ ج ٧/ ٢٢٤.

(٨٥) ينظر فندريس، اللغة، ١٣٧ص.

(٨٦) ينظر: الإمام السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٣.

(٨٧) سورة الكوثر: ١.

(٨٨) سورة هود: ٩٨.

(٨٩) سورة فاطر: ٤١.

(٩٠) ينظر: تتمة كلامه في هذه الحالة وضوابطها، الإمام السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٣- ٤٤.

(٩١) ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص١١.

(٩٢) ابن جنّيّ، الخصائص، ج٣، ص٣٣٥.

(٩٣) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص١٣.

(٩٤) سورة الأعراف: ٤٤.

(٩٥) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص١٢.

(٩٦) وهو مصطلح عبَّر به الأستراباذي عن هذا النوع من التراكيب، استعمال الفعل الماضي في إنجاز المعاملات والعقود وغيرها، ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٨٠١.

(٩٧) سورة المائدة: ١١١.

(٩٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٠، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٣.

(٩٩) السامرّائي، إبراهيم، (١٩٨٣م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٢٩.

(١٠٠) فنذريس، اللغة، ص١٣٩.

(١٠١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص١٣.

(١٠٢) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م)، ص٢١٩- ٢٢٠.

(١٠٣) ينظر الريحاني، محمد عبد الرحمن ، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ت)، ص٤٣.

(١٠٤) السابق نفسه، ص ٤٤.

(١٠٥) سورة النمل: ٨٧.

(١٠٦) الزمخشري، محمود بن عمرو (٥٣٨ هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠٧ هـ)، ج٣، ص٣٨٦. والفخر الرازي، محمد بن عمر (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٢٠ هـ)، ج٢٤، ص٥٧٤.

(١٠٧) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص٩٢.

(١٠٨) سورة ص: ٢٣.

(١٠٩) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر،(د. ت)، ج٢، ص٤٠٣.

(١١٠) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٣٨.

(١١١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٥٧.

(١١٢) ينظر: السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٣٠.

(١١٣) المطلبي، الزمن اللغة، ص٣٢.

(١١٤) رشيد، كمال، الزمن النحوي، ص١٠٠ – ١٠١.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨

٣. الآقشهري، عليّ بن عمر (ت ١٢٨٥هـ)، الدقائق المحكمة على الصحيفة الوضعية الجديدة، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع، (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.

٤. الإكينيّ، محمد رحميّ، العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية، طبع أولنمشدر، ١٣١١هـ.

٥. أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ، ط٦، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٨م).

٦. برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م).

٧. البكشهري، أحمد شاكر (١٣١٥هـ)، تصوير الوضع، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.

٨. التّفتازانيّ، مسعود بن عمر (٧٩٢ه)، المطول. تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣.

٩. الجحفة، عبد الحميد، دلالة الزمن في العربية (دراسة النسق الزمني للأفعال)، دار توبقال للنشر –الدار البيضاء، (٢٠٠٦م).

١٠. ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان (٣٩٥هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
١١. حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (١٩٩٤م).
١٢. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).
١٣. الدجويّ، يوسف (١٣٤٢ه)، خلاصة علم الوضع، ط ٣، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٢٠.
١٤. رشيد، كمال، الزمن النحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة، عمان، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م).
١٥. الريحاني، محمد عبد الرحمن ، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ت).
١٦. الزبن، عماد أحمد، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليات المسلمين، ط١، دار النور، عَمان، ٢٠١٤.
١٧. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(٥٣٨ هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠٧ هـ).
١٨. السامرّائي، إبراهيم، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٩. ابن السَّرَّاج ، أبو بكر محمد السَّريّ بن سهل النحويّ (٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، (د. ت).
٢٠. السمرقنديّ، أبو القاسم بن أبي بكر الليثيّ (ت ٨٨٨هـ)، شرح الرسالة الوضعيّةالعضديّة، (المجموع المنتخب من متون علم الوضع)، جمع وتحقيق: شامل الشّاهين، ط١، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.
٢١. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٨.
٢٢. السيّد الشريف الجرجانيّ، عليّ بن محمد (ت ٨١٦هـ)، حاشية على شرح مختصر المنتهى، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٣. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٨م).
٢٤. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩).
٢٥. الشهريّ، شوكت مصطفى (ت ١٢٩١هـ)، رسالة في تحقيق وضع الأفعال، ط١، ضمن المجموع المنتخب من متون علم الوضع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.
٢٦. الشهريّ، شوكت مصطفى (ت ١٢٩١هـ)، رسالة في تحقيق: أنّ النسبة المفهومة من الفعل غير مستقلة بالمفهومية، ط١، ضمن

المجموع المنتخب من متون علم الوضع (جمع شامل شاهين)، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.

٢٧. الصبّان (١٢٠٦ هـ)، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)، دار الكتب، بيروت.

٢٨. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

٢٩. العصام الأسفراييني، إبراهيم بن محمد (ت ٩٤٥هـ)، شرح العصام على الرسالة العضدية، مخطوط معهد الثقافة والدراسات الشرقية، جامعة طوكيو، ق١٣/أ.

٣٠. ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م).

٣١. العضد الإيجيّ، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٣هـ)، الرسالة الوضعية العضدية، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، ط١، تحقيق: شامل الشاهين، دار غار حراء، دمشق، ٢٠٠٦.

٣٢. ابن عطية (٥٤٢هـ)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢ه.

٣٣. الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤٢٠ هـ).

٣٤. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديمي(٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي

النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر،(د. ت).

٣٥. الفرداغيّ، ابن الخياط، الإيقاظ في شرح رسالة وضع الألفاظ، مخطوط مكتبة المتحف العراقيّ، رقم (١٥٢٨٠).

٣٦. فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة– القاهرة، (٢٠١٤م).

٣٧. القطب الرازيّ، محمود بن محمد (ت ٧٦٦هـ)، شرح الرسالة الشمسية (مع حواشي السيدّ الشريف وعبد الحكيم وغيرهما)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٠٥.

٣٨. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي (٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٣٩. المخزومي، مهدي، النحو العربي (نقد وتوجيه)، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، (١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م)، ص٤٥، وأنيس، إبراهيم، من أسرار العربية.

٤٠. المطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٦م).

٤١. الملاح أحمد، الزمن في اللغة العربية (بنياته التركيبية والدلالية)، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، (١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩م).

٤٢. المنصوري، علي جابر، الدلالة الزمنية في المجلة العربية، ط١، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، عمان، (٢٠٠٢م).

٤٣. موسكاني، سبتينو، الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د. ت).

٤٤. ابن يعيش، موفق الدين ابن علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).